Muthanna Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

Internal audit and its role in reducing liquidity risks for commercial banks (An applied study at the Bank of Baghdad)

Information

Received: 1/3/2024
Revised: 20/3/2024
Accepted: 1/4/ 2024
Published: 6/7/2024

Keywords: internal audit, liquidity, liquidity risk

Abstract

The research aimed to demonstrate the importance of internal audit in reducing liquidity risks in commercial banks. The study reached several results, the most important of which is related to the role of internal audit in mitigating liquidity risks in commercial banks. Many recommendations were presented and implemented, including that cash and frozen balances should be invested. In various financial assets that can be converted into cash, as well as actual investments that generate attractive profits, if the bank is threatened with withdrawing deposits from depositors, it can sell these securities, liquidate them, and pay off their debts.

التدقيق الداخلي ودوره في الحد من مخاطر السيولة للمصارف التجارية

(دراسة تطبيقية في مصرف بغداد)

ا. م .د. عقيل دخيل كريم الاعاجيبي[1] ،ا.م .د وعد هادي عبد الحساني[2] ،ا.م.د ميثم عبد كاظم [3] ، م.م رسل غالب حميدي [4]

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة المثنى[1،2،3]
مديرية صحة ذي قار[4]

المستخلص

هدف البحث إلى بيان أهمية التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يتعلق بدور التدقيق الداخلي في التخفيف من مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتم تقديم وتنفيذ العديد من التوصيات، بما في ذلك ينبغي استثمار النقدية والأرصدة المجمدة في الموجودات المالية المختلفة التي يمكن تحويلها إلى نقد، وكذلك الاستثمارات الفعلية التي تدر أرباحا مجزية، إذا تم تهديد المصرف بسحب الودائع من المودعين، فيمكنه بيع هذه الأوراق المالية وتصفيتها وسداد ديونهم.
الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، السيولة، مخاطر السيولة

المقدمة:

تلعب البنوك دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، إذ تلعب دوراً مهماً في تعزيز الثقة في السياسات الحكومية وحماية المصالح الاقتصادية، ولذلك لا بد من العمل على خلق قطاع مصرفي قوي يساعد القطاعات الأخرى على توفير التمويل اللازم لممارسة أنشطتها، وتطوير أعمالهم الخاصة مما يؤدي إلى تقديم مختلف أنواع الخدمات المصرفية والقانونية، وتعتبر مخاطر السيولة من المخاطر الرئيسة التي تواجه البنوك بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، ونظراً لأهميتها المتزايدة حالياً بسبب التغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد وتأثيرها على البنوك العراقية، تواجه البنوك العراقية تحديات كبيرة تتعلق بمخاطر السيولة والإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها للتأكد من سلامة البنوك في مواجهة الأزمات بما يتوافق مع أهداف المصرف في تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك لابد من وجود دور كبير وفعال للتدقيق الداخلي في البنوك من أجل وضع المقترحات والحلول المناسبة التي تساعد في السيطرة على المخاطر المختلفة الناشئة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام والحفاظ على سيولة المصرف.

المبحث الأول منهجية البحث العلمية

1. مشكلة البحث:

تتعرض البنوك لمخاطر عديدة من بينها مخاطر السيولة والتي تتجلى في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب وذلك بسبب طبيعة عمل المصرف نفسه أو لمشاكل في الأسواق وبشكل عام فإن ما ينشأ عنها يتطلب الاهتمام بطبيعة المخاطر التي تواجه المصرف عن طريق التدقيق الداخلي من تحديد هذه المخاطر وقياسها والإفصاح عنها حتى يتمكن الزبائن المحتملون من تقييم قدرة المصرف على إدارة مخاطر السيولة والسيطرة عليها، كما يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي: **ما دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة في المصارف التجارية؟**

2. أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من كون مخاطر السيولة من القضايا المهمة جداً بالنسبة للبنوك، ونظراً للتطور السريع الذي يشهده القطاع المصرفي وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع، فضلاً عن المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذا التطور، بما في ذلك مخاطر السيولة التي تؤثر سلباً على عمل هذه البنوك، ويمكن أن تتسبب في خسارة عدد كبير من عملاء بنك

بسبب نقص السيولة أو عدم القدرة على الاستجابة لاحتياجات العملاء في الوقت المناسب، وهنا يأتي دور المدقق الداخلي، العمل على التخفيف من هذه المخاطر والسيطرة عليها وتجنبها.

3. هدف البحث:

من اهداف البحث:

أ- التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقليل مخاطر السيولة.
ب- التعرف على مخاطر السيولة واثارها وابعادها.
ت- التعرف على التدقيق الداخلي واهميته.

4. فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها: **(التدقيق الداخلي ودوره في الحد من مخاطر السيولة للمصارف التجارية)**

5. منهجية البحث:

اعتمد البحث على أساس المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر السيولة، حيث قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات بالرجوع إلى الدراسات السابقة والكتب ذات الصلة.

6. مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية.

7. عينة البحث:

تم اختيار مصرف بغداد عينة البحث من المصارف التجارية الموجودة في سوق العراق للأوراق المالية.

8. حدود الدراسة

أ- **الحدود الزمنية :** تتمثل فترة البحث من (2016-2021)
ب- **الحدود المكانية:** تمثل تطبيق البحث في مصرف بغداد.

المبحث الثاني الاطار النظري

أولاً. الرقابة والتدقيق الداخلي:

يعد وجود التدقيق الداخلي في المصارف التجارية مهم جداً وذلك لأهميته المتميزة التي يقوم بها تجاه الانشطة المصرفية، وقد ارتفعت أهمية التدقيق الداخلي وذلك لتطور النشاط المصرفي وما رافق ذلك من ارتفاع في المخاطر التي تتعرض لها المصارف عند ممارستها لأعمالها التجارية المختلفة، وعندئذ لابد تطوير مفهوم التدقيق الداخلي في مصارف ليواكب تلك التطورات ولكي يتمكن من السيطرة على المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أقصى حد ممكن(قديح، 2013: 30).

ثانيا. التدقيق الداخلي:

1. مفهوم التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي ليس مفهوما جديداً لم تكن معروفة منذ فترة طويلة ومرت بمراحل مختلفة من تطوير، وبعد ان كان رقابة مالية هدفه الوصول إلى نقاط الضعف والتجاوزات، ننتقل اليوم إلى الوصول الشامل إلى النتائج، وتم تعريفه على أنها "وظيفة تتبع إدارة المؤسسة وعبر عن أنشطتها داخليًا" بشكل متكامل، وإنشاء رؤية إدارية(Adel & Maissa, 2013: 67).

كم عرف التدقيق بأنه فحص المعلومات والبيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد للمؤسسة، بغض النظر عن غرضها أو حجمها أو شكلها القانوني(أليفي، 2014: 43).

إذ يشير المفهوم العام للمراجعة في محتواه الواسع إلى أنها نشاط داخلي مستقل داخل المؤسسة تحتاج الإدارة إليه لتقديم خدماتها، وانه أداة مراقبة تعمل على تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المعمول بها(Sekaran& Bougie, 2010 :29).

كما وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق بأنه العملية المنهجية للحصول على القرائن المرتبطة بالأدلة المادية تشير إلى الأحداث الاقتصادية وتقيمها بشكل أو بآخر، ولضمان مطابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، وينبثق من هذا التعريف النقاط التالية: (Adel & Maissa, 2013: 67)

- تعد المراجعة عملية منتظمة، مما يعني أن عملية المراجعة تعتمد على التخطيط

الوقائي وإبلاغ النتائج إلى الأطراف المعنية ليتم تنفيذها من قبل المدقق.

- ومن المهم أن يحصل المدقق على الأدلة المناسبة.
- تنتهي عملية التدقيق بإحالة نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية، أي أن التدقيق وسيلة ايصال.

2. أهمية التدقيق الداخلي:

ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه أداة تخدم العديد من الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة، وليس كوسيلة في حد ذاته، إذ أن سير عملية التدقيق ينبغي أن يخدم العديد من الفئات المهتمة بتحديد الوضع المالي للمؤسسة(أليفي، 2014: 44).

كما أن الهدف من التدقيق الداخلي هو دعم جميع أعضاء الإدارة في الممارسة الفعالة لمسؤولياتهم من خلال تقديم التحليلات والتقييمات والاقتراحات بالإضافة إلى التعليمات المناسبة بشأن الأنشطة التي يتم مراجعتها، ويشارك المدققون الداخليون في كل مرحلة من مراحل العمليات شركة تجارية قادرة على تقديم خدمة نظام إدارة، وربطه بمجموعة واسعة من المستندات المحاسبية والمالية لاكتساب فهم شامل للأعمال والعمليات مكان الدراسة(Sekaran & Bougie, 2010: 35).

لقد زادت أهمية التدقيق الداخلي اليوم إذ أصبح نشاط تقييمي يغطي كامل نشاط وتشغيل المؤسسة بهدف تطوير هذا النشاط والعمل على زيادة كفاءة إنتاجه، وتكمن أهمية هذا الدور في الخدمات التي يقدمها لفريق الإدارة في مختلف المجالات ويعد صمام الأمان في يد الإدارة(Adel & Maissa, 2013: 67).

ثالثا. السيولة:

أ- مفهوم السيولة:

هي قدرة المصرف على الحصول على السيولة للوفاء بالتزاماته (على سبيل المثال، لتلبية عمليات سحب الودائع)، والتي تعرف بأنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبأقل خسارة ممكنة (محمد داود، 2012: 132). لكي يعتبر الموجود سائلاً، ينبغي أن يتوافر فيه شرطان: مبدأين أساسيين، أولهما إمكانية تحويله إلى نقد في أسرع وقت ممكن، بينما الشرط الثاني هو أقل تخفيض ممكن للخسائر عند التحويل. نقداً، بشرط استيفاء الشرطين في نفس الوقت، فإذا تحقق الشرط الأول، ولم يتحقق الشرط الثاني، أو العكس، اعتبر السائل معدوماً (Ebrahimi&etal.2017:130).

من التعريف السابق يمكن استنتاج أن السيولة المصرفية هي قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد بسرعة وبسعر معقول وبأقل خسارة ممكنة من أجل الوفاء بالتزاماته المختلفة.

ب- اهمية السيولة:

للسيولة أهمية كبيرة في المصارف التجارية إذ أن نقص السيولة في المصرف يمكن أن يضر بشكل خطير بربحية وثقة المودعين وعليه فإن خطر فشل المصرف مرتفع، وتعكس السيولة أيضًا قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية عند نشوئها، عندما تنضج دون تكبد خسائر غير مرضية لأنها مرتبطة بسحب الودائع والمدفوعات اليومية للمصرف، إدارة النقد هي عملية يومية تتطلب من مديري المصارف مراقبة التدفقات النقدية للتأكد من وجود سيولة كافية.(Al-Shabib, 2015: 92)

لذلك، من المهم للغاية الحفاظ على التوازن بين الموجودات المتداولة والمطلوبات، وتعد إدارة النقد كذلك إحدى المهام المهمة للمصارف التجارية إذ أن سوء استخدام الأموال يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة لأن الاستثمارات النقدية السيئة لا تحقق عوائد، ومن ناحية أخرى، إذا لم يكن لدى المصرف رصيد نقدي، فلن يتمكن من سداد الودائع تحت الطلب، ناهيك عن سداد الدائنين أو الالتزامات الطارئة الأخرى (Ongore & Kusa, 2013: 241).

ت- مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة عندما تكون المصارف غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل موجوداتها، أو عندما يكون هناك نقص في السيولة ولا يتمكن المصرف من جمع الأموال عن طريق زيادة التزاماته أو تحويل موجوداته السائلة إلى الحصول على نسبة الخسارة، وهذا النهج له تأثير سلبي على أداء المصرف، ولذلك لكي يكون المصرف مربحاً، ينبغي أن يكون لديه سيولة كافية للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتعزيز ثقة المودعين به والمحافظة عليها(Ebrahimi&etal.2017:133).

ولإدارة مخاطر السيولة بشكل فعال يتطلب الآتي: (Bouch & et al, 2012:20)

- إنشاء أنظمة معلومات إدارية ومالية تعكس التغيرات في ظروف السيولة.
- الإدارة الجيدة للموجودات والمطلوبات.
- تحليل الاحتياجات المالية والمسؤوليات وخطط الطوارئ.
- الحفاظ على مستوى كاف من الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة.
- وجود قاعدة مالية متنوعة من حيث مصادر التمويل وآجال الاستحقاق.

ث- ابعاد السيولة

وللسيولة ثلاث إبعاد: (Al-Shabib, 2015: 92)

- **الوقت:** هو السرعة التي يمكن بها تحويل الموجود إلى أموال.
- **المخاطر:** هناك احتمال انخفاض قيمة الموجود.
- **التكلفة:** وهي تضحية مالية مقابل تحويل الموجودات إلى نقد للتعامل مع حالة الأزمة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

اولاً. تحليل السيولة للمصارف عينة البحث

لتحليل السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث سوف يتم استخدم هذه النسب: (Ongore & Kusa, 2013: 244).

1. نسبة التداول (السيولة القانونية) (CR): يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الموجودات المتداولة (CA) على الالتزامات المتداولة (CL) وتظهر قدرة المصارف على سداد ديونها. من خلال ألموجودات الحالية ويتم حساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\mathbf{CR} = \frac{\mathbf{CA}}{\mathbf{CL}} \times \mathbf{\%100}$$

إذ ان

CR: Current Ratio : نسبة التداول
CA: Current assets : الموجودات المتداولة
CL: Current liabilities : المطلوبات المتداولة

2. نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات (LTAR): توضح نسبة LTAR حصة القروض الممنوحة من قبل المصرف في إجمالي الموجودات، وكلما ارتفعت النسبة، قلت السيولة لدى المصارف. ويتم تحديدها بقسمة القروض (L) على إجمالي الموجودات (TA) وحساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\mathbf{LTAR} = \frac{\mathbf{L}}{\mathbf{TA}} \times \mathbf{\%100}$$

إذ ان

LTAR : Loans to total assets Ratio : القروض إلى إجمالي الموجودات
L : Loans : القروض
TA: total assets : إجمالي الموجودات

3. نسبة الرصيد النقدي (MFR)**:** وهذا يدل على أن المصارف لديها نقد فيما يتعلق بإجمالي الودائع وما إلى ذلك، وتشير النسبة العالية إلى أن لديهم سيولة عالية مقارنة بإجمالي ودائع الزبائن وعليه قادرون على الوفاء بالتزاماتهم تجاه زبائنهم، ويتم فصل الزبائن عن طريق تقسيم السيولة والأرصدة، السيولة المتبقية (C+F) من مجموع الودائع (D) وما في حكمها، ويتم حساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\mathbf{MFR} = \frac{\mathbf{C+F}}{\mathbf{D}} \times \mathbf{\%100}$$

إذ ان

MFR : Monetary fund Ratio :نسبة الرصيد النقدي
C : Cash : النقد
F : Funds : الارصدة
D : Deposits : الودائع

4. نسبة السيولة السريعة QLR: ويعتبر هذا المؤشر أفضل مؤشر لقياس قدرة المصارف على الاستجابة السريعة لاحتياجاتها قصيرة المدى وسرعة تحويل الموجودات إلى سيولة، يوضح قدرة الموجودات السائلة (النقد، الاستثمارات قصيرة الأجل، الديون) على تلبية الاحتياجات الحالية. ويتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\mathbf{QLR} = \frac{\mathbf{LA}}{\mathbf{CL}} \times \mathbf{\%100}$$

إذ ان

QLR : Quick Liquidity Ratio : نسبة السيولة السريعة
LA : Liquidity Assets : الموجودات السائلة
CL : Current Liabilities : المطلوبات المتداولة

والموجودات السائلة: يتم حسابها وفق المعادلة الاتية:

$$LA = SI + C + R$$

إذ ان

SI: Short-Term Investments الاستثمارات قصيرة الأجل.

C: Cash النقد

R: Receivables المدينون.

ويبين الجدول (1) مقارنة نتائج احتساب السيولة في المصارف حسب المعادلات المذكورة أعلاه:

جدول(1) مقارنة نتائج حساب السيولة للمصارف عينة الدراسة(مليون دينار)

ت	القيمة / العام	CA(1)	CL(2)	CR(1÷2)=3	L(4)	TA(5)	LTAR(4÷5)=6
	مصرف بغداد						
1	2016	1042904	917602	%114	120058	1200424	%10
2	2017	939879	813211	%116	147142	1090153	%13
3	2018	1070571	846796	%126	168546	1113539	%15
4	2019	1082536	859103	%126	180141	1132744	%16
5	2020	1363622	1141093	%120	191380	1419528	%13
6	2021	1479289	1230679	%120	169999	1539809	%11
	المتوسط		المتوسط	%120	المتوسط		%13

ت	القيمة / العام	C+F(7)	D(8)	MFR(7÷8)= 9	LA(10)	CL (11)	QLR(10÷11)=12
	مصرف بغداد						
1	2016	541807	827926	%65	736873	917602	%80
2	2017	500902	714523	%70	646504	813211	%80
3	2018	612061	786386	%78	612061	846796	%72
4	2019	551317	803009	%69	551317	859103	%64
5	2020	843250	1073266	%79	843250	1141093	%739
6	2021	706105	1158326	%61	706105	1230679	%57
	المتوسط		المتوسط	%70	المتوسط		%182

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف بغداد المنشورة في هيئة سوق العراق للأوراق المالية.

وباستخدام الجدول (1) يوضح مصرف بغداد أن السيولة القانونية مستقرة وحقق المصرف أقل نسبة في عام 2016 (114%)، فيما سجلت أعلى نسبة في 2018-2019 (114%). بلغت (126%) وبلغ متوسط النسبة للسنوات نحو (120%) أي ما يزيد عن (4) أضعاف النسبة المعيارية وهي نسبة عالية. وبذلك يكون المصرف قادراً على الوفاء بالتزاماته المختلفة من خلال أنشطته الحالية، إن نسبة قروض مصرف بغداد إلى إجمالي الأصول (LTAR) منخفضة نسبياً ومن حيث إجمالي حجم الأصول، حقق المصرف أقل نسبة (10%) في عام 2016، وأعلى نسبة حققها في عام 2019 بلغت حوالي (16%)، في حين بلغ متوسط نسبة (LTAR) حوالي (13%)، وبالتالي يضمن سيولة عالية، ونظرًا لانخفاض حجم الائتمان مقارنة بإجمالي الميزانية العمومية، فإنه يضمن الوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن والدائنين، ففي عام2017 بلغت النسبة (13%) وارتفعت لتصل إلى (15%) في عام 2018 أما في عام 2019 فبلغت النسبة (16%)، وذلك بسبب الارتفاع الطفيف في القروض الممنوحة، وفي عام 2020 بسبب انخفاض القروض انخفضت إلى (13%)، وفي عام 2021 بسبب انخفاض حجم القروض انخفضت النسبة إلى (11%)، إذ أن جميع القروض التي أصدرها المصرف تقريباً هي عند مستوى منخفض مقارنة بإجمالي الميزانية العمومية.

كان لانخفاض القروض الممنوحة أثر إيجابي على السيولة والأرصدة النقدية، إذ لوحظ ارتفاع في معدل الرصيد النقدي كل عام، أقل نسبة حققها المصرف تحققت في عام 2021 وكانت (61%) بينما أعلى نسبة حققها المصرف تحققت في عام 2020 وكانت (79%) ومتوسط نسبة الرصيد

النقدي حوالي (70%)، إي يستطيع المصرف سداد ديونه (70%) من الرصيد النقدي، دون الحاجة للجوء إلى أصول أخرى، مما يعني أن المصرف يتميز بسيولة عالية جداً، أما بالنسبة للسيولة السريعة لمصرف بغداد فقد وصلت إلى أعلى مستوى (739%) في عام 2020 وأدنى مستوى (57%) في عام 2021 وبمعدل سنوي متوسط (182%) ويعتبر هذا المؤشر جيد لأنه يتجاوز نسبة معينة (1:1)، وبذلك يدير المصرف سيولته بشكل جيد ويحافظ على سيطرته على التزاماته من خلال التزامه بالتدقيق الداخلي الذي هدف هو توجيه سلوك خدمة التنفيذ نحو الحفاظ على الحد الأمثل للسيولة النقدية والتدخل في الوقت المناسب في حالة عدم الوصول إلى هذا الحد حتى لا يتعرض المصرف لمخاطر السيولة، كما وكذلك التدخل إذا زاد فوق الحد الأمثل ويتدخل لتحفيز سلوك المجلس بهدف استثمار الأموال الفائضة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1. الاستنتاجات:

أ- يلعب التدقيق الداخلي دوراً فعالاً في التخفيف من مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

ب- إن مصرف بغداد عينة الدراسة يحتفظ بسيولة تفوق النسبة المعيارية، مع اختلاف نوعيتها، فتميز المصرف باحتفاظه بأموال وأرصدة نقدية كبيرة.

2. التوصيات

أ- لكي يقوم المدقق الداخلي بواجباته بفعالية، ينبغي عليه الالتزام الكامل بجميع المتطلبات القانونية والموضوعية للمراجعة الداخلية.

أ- ينبغي استثمار النقدية والأرصدة المجمدة في الموجودات المالية المختلفة التي يمكن تحويلها إلى نقد، وكذلك الاستثمارات الفعلية التي تدر أرباحا مجزية، إذا تم تهديد المصرف بسحب الودائع من المودعين، فيمكنه بيع هذه الأوراق المالية وتصفيتها وسداد ديونهم.

ب- أن يقوم المصرف بالتحليل والافصاح عن معلومات كمية عن مؤشرات إدارة مخاطر السيولة خلال دورات اقتصادية مختلفة، فالمعلومات التي ستقدمها تلك الدراسة ستفيد المصرف في توقيع المخاطر، كما سيستفيد منها كافة اصحاب المصالح في تقييم إداء المصرف وإضفاء الثقة والمصداقية على عمليات إدارة مخاطر السيولة به.

المصادر

المصادر الانكليزية:

1. Al-Shabib, Duraid Kamel , (Banking Operations Department), First Edition, Publisher Al-Maisara for Publishing, Distribution and Printing , Amman, 2015.
2. Bouch Mohamed, Saidi Abd Elssamed, Firano Zakaria, (Financial stability: definitions, theoretical foundations and roles of the central banks), International Research Journal of Finance and Economics, 2012.
3. Ebrahimi, S; Bahraminasab, A; Seyedi, F., (The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange), International Review of Management and Marketing, Vol. 7, No. 2, 2017.
4. Ongore, (V. O.) & Kusa, (G. B.), (Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya), International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, No. 1, 2013.
5. Adel, B, & Maissa, T, (Interaction Between Audit Committee and Internal Audit: Evidence from Tunisia), IUP Journal of Corporate Governance, 12 (2), 2013.
6. Sekaran, U & Bougie, (Research Methods for Business: A Skill Building Approach), 5th edition, John Wiley & Sons, 2010 .

المصادر العربية:

1. قديح، بسام سليمان، (أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية

على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة: فلسطين، 2013.

2. أليفي، محمد، (أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014.
3. محمد. داود، وعلي ،سعد،(البنوك ومحافظ الاستثمار)، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، مصر، 2012.